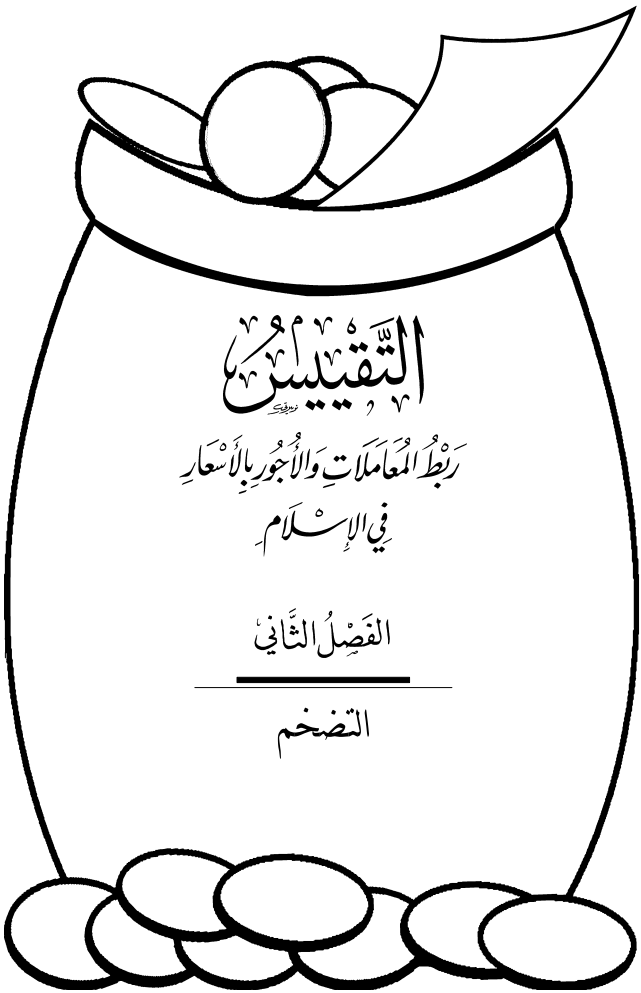

التَّقْيِيسُ

رَبْطُ المُعَامَلَاتِ وَالأُجُورِ بِالأَسْعَارِ فِي الإِسْلَامِ

الفَصْلُ الثَّانِي

التضخم

التضخم هو الارتفاع العام المستمر في الأسعار ، وبمعنى آخر الانخفاض المستمر في القوة الشرائية للنقود ؛ لذا لا يشمل التعريف ارتفاع الأسعار لمرة واحدة ، إما نتيجة ضريبة غير مباشرة أو قحط في المحصول ، فهذه أمور وقتية لا يلبث أن تعود بعدها الأسعار إلى طبيعتها ، ولا يعني ذلك أن الارتفاع يكون في جميع الأسعار دون استثناء ؛ إذ إن بعضها قد ينخفض ، ولا أن يكون الارتفاع بنفس الدرجة في كل السلع ، ولكن الاتجاه العام يكون صعوديًّا ومستمرًّا ، وليس دائمًا كل زيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة في الأسعار ، فقد يعوض الزيادة في الطلب الكلي زيادة في العرض الكلي ، أو استنفاد المخزون أو حركة التجارة الخارجية [1] .

---

(١) مايكل إبدجمان ، الاقتصاد الكلي ، (ص٣١٤) ، دار المريخ ، (١٩٨٨م) . =

مضادًا لأسعار السلع الأخرى ، وفي الرقم القياسي الضمني كانت أسعار الإنشاءات الجديدة والمعدات الإنتاجية قد ارتفعت أسرع من ارتفاع السلع الاستهلاكية ، وعندما تتغير الأسعار النسبية نتوقع أن تتغير تفضيلات المستهلكين الشرائية وعاداتهم للسلع التي أصابها التضخم ، ولا تتغير في العادة أوزان السلع التي تعكس الرقم القياسي حسب هذه التغيرات التي تحصلت نتيجة التضخم في الطلب [1] .

ويعترض بعض الناس على تعريف التضخم بأن الرقابة على الأسعار توقف التضخم ، ولكن هذا وهم خادع ؛ لأنه وإن اختلفت أعراض التضخم السعرية فإن التضخم لا يختفي بل يكبت ، والرقابة لا تفعل شيئًا لعلاجه وإنما تخفيه ولا توقفه ، وفي إطار الرقابة على هيكل الأسعار والأجور يسعى الناس لشراء أشياء أكثر ، بينما تؤدي هذه الرقابة إلى تثبيط دوافع العمل لدى المنتجين فيقومون بخفض الإنتاج ، وحينئذ يكون مستوى الإنتاج أدنى من المستويات التي تؤدي إلى توازن السوق في ظل التضخم السافر Open Inflation ، وهذا يعني أن النقود تفقد جزءًا من قوتها الشرائية في ظل التضخم المكبوت Suppr essed Inflation

(1) Money and Banking, C. Campell, R. Campell, Jordan Press, 1975, p. 456- 457.

مضادًا لأسعار السلع الأخرى ، وفي الرقم القياسي الضمني كانت أسعار الإنشاءات الجديدة والمعدات الإنتاجية قد ارتفعت أسرع من ارتفاع السلع الاستهلاكية ، وعندما تتغير الأسعار النسبية نتوقع أن تتغير تفضيلات المستهلكين الشرائية وعاداتهم للسلع التي أصابها التضخم ، ولا تتغير في العادة أوزان السلع التي تعكس الرقم القياسي حسب هذه التغيرات التي تحصلت نتيجة التضخم في الطلب [1] .

ويعترض بعض الناس على تعريف التضخم بأن الرقابة على الأسعار توقف التضخم ، ولكن هذا وهم خادع ؛ لأنه وإن اختلفت أعراض التضخم السعرية فإن التضخم لا يختفي بل يكبت ، والرقابة لا تفعل شيئًا لعلاجه وإنما تخفيه ولا توقفه ، وفي إطار الرقابة على هيكل الأسعار والأجور يسعى الناس لشراء أشياء أكثر ، بينما تؤدي هذه الرقابة إلى تثبيط دوافع العمل لدى المنتجين فيقومون بخفض الإنتاج ، وحينئذ يكون مستوى الإنتاج أدنى من المستويات التي تؤدي إلى توازن السوق في ظل التضخم السافر Open Inflation ، وهذا يعني أن النقود تفقد جزءًا من قوتها الشرائية في ظل التضخم المكبوت Suppr essed Inflation

(1) Money and Banking, C. Campell, R. Campell, Jordan Press, 1975, p. 456- 457.

العمالة الكاملة أو قريبًا منها ، أو حسب تعريف البعض عند مستوى طبيعي من العمالة ، يقول فريدمان : (إن السبب الأساسي للتضخم هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو كمية الإنتاج ، فمنذ الربع الأخير عام (١٩٧٠م) حتى الربع الأخير لعام (١٩٧٣م) زادت كمية النقود بمعدل ١٠,٤٪ سنويًا مقابل زيادة في كمية الإنتاج العام قدرها ٥,٥٪ ، إن هذا الفارق وقدره ٤,٩٪ يعادل تقريبًا – ولا مجال للصدفة هنا – زيادة نسبة التضخم في أسعار السلع الاستهلاكية وقدرها ٥,١٪) [١] فما السبب إذن ؟

« إن المصارف المركزية تتعرض دائمًا لضغوط من الحكومات والسلطات التشريعية ، وحتى من الناس إلى حد ما ، فعلى سبيل المثال نجد أن أسعار الفائدة العالية غير شائعة إلى حد كبير ، ولكن حتى وقت قريب كانت السلطات النقدية الأمريكية تعمل على إبقائها عند مستوى منخفض ، وبهذا فقدت رقابتها على معدل النمو النقدي ، وبالمثل فإنه استجابة لطلبات الناس والسياسيين بوقف هذه السلطات محاولات تخفيف معدل النمو النقدي خشية أن يؤدي ذلك إلى حدوث انكماش ، ومما يدعو إلى السخرية أنها

---

(١) ملتون فريدمان ، دراسات وقضايا اقتصادية ، (ص١٤٠ ، ١٤١) ترجمة : إلياس إسكندر ، مؤسسة التعاون للطبع والنشر ، سنة (١٩٧٨م) .

العمالة الكاملة أو قريبًا منها ، أو حسب تعريف البعض عند مستوى طبيعي من العمالة ، يقول فريدمان : (إن السبب الأساسي للتضخم هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو كمية الإنتاج ، فمنذ الربع الأخير عام (١٩٧٠م) حتى الربع الأخير لعام (١٩٧٣م) زادت كمية النقود بمعدل ١٠,٤٪ سنويًا مقابل زيادة في كمية الإنتاج العام قدرها ٥,٥٪ ، إن هذا الفارق وقدره ٤,٩٪ يعادل تقريبًا – ولا مجال للصدفة هنا – زيادة نسبة التضخم في أسعار السلع الاستهلاكية وقدرها ٥,١٪) [١] فما السبب إذن ؟

« إن المصارف المركزية تتعرض دائمًا لضغوط من الحكومات والسلطات التشريعية ، وحتى من الناس إلى حد ما ، فعلى سبيل المثال نجد أن أسعار الفائدة العالية غير شائعة إلى حد كبير ، ولكن حتى وقت قريب كانت السلطات النقدية الأمريكية تعمل على إبقائها عند مستوى منخفض ، وبهذا فقدت رقابتها على معدل النمو النقدي ، وبالمثل فإنه استجابة لطلبات الناس والسياسيين بوقف هذه السلطات محاولات تخفيف معدل النمو النقدي خشية أن يؤدي ذلك إلى حدوث انكماش ، ومما يدعو إلى السخرية أنها

---

(١) ملتون فريدمان ، دراسات وقضايا اقتصادية ، (ص١٤٠ ، ١٤١) ترجمة : إلياس إسكندر ، مؤسسة التعاون للطبع والنشر ، سنة (١٩٧٨م) .

يكمن في مزيد من التوسع النقدي [١] .

ولقد قال هايك بحق : « إن جهد قرنين من تطوير الفكر الاقتصادي في محاولة للخروج من الوهم النقدي واكتشاف القوى الحقيقية للتنمية الاقتصادية طويلة الأجل ، إلا أن كينز عاد بنا مرة أخرى إلى نقطة البدء ، وأعادنا إلى عصر التجاريين الذين دعوا إلى حماية وسياسة النقود السهلة » [٢] .

ويرى بعض الاقتصاديين أن هذه السياسة يمكن أن تحرز نجاحًا في مجال التنمية الاقتصادية بإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الغنية التي تساهم بذلك في زيادة الإنتاج ونشر الرواج ، ويستند أنصار التمويل التضخمي على تجربة الخطة الخمسية الأولى للتنمية (١٩٥٠ - ١٩٥٥م) في الهند ، حيث قررت الحكومة الهندية أن يُمَوِّل ١٤٪ من استثمارات القطاع العام عن طريق عجز الموازنة العامة للدولة ، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٦٪ في نهاية الخطة ، وبالرغم من ضخامة نسبة ما مُوِّل فعلًا عن طريق عجز الموازنة ، إلا أن الأسعار لم ترتفع خلال هذه الخطة .

---

(1) H.R Williams, J. D. Huffmagle, Macroeconomic Theory, Selected Readings, Introduction to Keunes Attack on Laissez-Faire and Classical Economics and Theory, p. 8. Prinice-Hall 1957 .

(2) F. A. Hayek, The Pure Theory of Capital, p. 273-276 Chicago Press.

يكمن في مزيد من التوسع النقدي [١] .

ولقد قال هايك بحق : « إن جهد قرنين من تطوير الفكر الاقتصادي في محاولة للخروج من الوهم النقدي واكتشاف القوى الحقيقية للتنمية الاقتصادية طويلة الأجل ، إلا أن كينز عاد بنا مرة أخرى إلى نقطة البدء ، وأعادنا إلى عصر التجاريين الذين دعوا إلى حماية وسياسة النقود السهلة » [٢] .

ويرى بعض الاقتصاديين أن هذه السياسة يمكن أن تحرز نجاحًا في مجال التنمية الاقتصادية بإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الغنية التي تساهم بذلك في زيادة الإنتاج ونشر الرواج ، ويستند أنصار التمويل التضخمي على تجربة الخطة الخمسية الأولى للتنمية (١٩٥٠ - ١٩٥٥م) في الهند ، حيث قررت الحكومة الهندية أن يُمَوِّل ١٤٪ من استثمارات القطاع العام عن طريق عجز الموازنة العامة للدولة ، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٢٦٪ في نهاية الخطة ، وبالرغم من ضخامة نسبة ما مُوِّل فعلًا عن طريق عجز الموازنة ، إلا أن الأسعار لم ترتفع خلال هذه الخطة .

---

(1) H.R Williams, J. D. Huffmagle, Macroeconomic Theory, Selected Readings, Introduction to Keunes Attack on Laissez-Faire and Classical Economics and Theory, p. 8. Prinice-Hall 1957 .

(2) F. A. Hayek, The Pure Theory of Capital, p. 273-276 Chicago Press.

تحدث في الأحوال العادية ، كما ينشأ التضخم عن الممارسات الاحتكارية للمديرين الذين يرفعون الأسعار حتى في غياب الزيادة في الطلب أو ارتفاع النفقات .

إن التضخم يجذب النفقة الذي يحدث بسبب النقابات قد يسمى بالتضخم الناشئ عن دفع النفقة الذي ينشأ عن سلوك المنشآت ، فقد يطلق عليه التضخم الناشئ عن زيادة الأرباح [١] .

إلا أن هناك اعتراضًا من النقديين ، « فالأسعار والأجور المرتفعة ليست أسعارًا وأجورًا متزايدة ، ومن ثم فهي ليست تضخمية التعريف ، وفضلًا عن ذلك فإن نظرية الاحتكار تتحدث فقط عن قضية الأسعار النسبية ، ولا تقول شيئًا عن المستويات العامة للأسعار في الاقتصاد » [٢] .

وهكذا الكلام يصح إذا أدرجنا تضخم العرض تحت مواصفات التضخم النقدي ، ولكننا هنا نضع تحت اسم التضخم كل ارتفاع للأسعار نتيجة لظروف غير طبيعية تفسد آلية السوق كالاحتكار ، كما أدرجنا الإنفاق بالعجز تحت نفس المسمى لما يسببه من وهم نقدي .

فضلًا عن ذلك ، فإن هذه الانحرافات تؤدي – بعد درجة

---

(١) مايكل إبدجمان ، (ص ٣٣٩) ، مرجع سابق .

(٢) باري سيجل ، (ص ٥٦١) ، مرجع سابق .

تحدث في الأحوال العادية ، كما ينشأ التضخم عن الممارسات الاحتكارية للمديرين الذين يرفعون الأسعار حتى في غياب الزيادة في الطلب أو ارتفاع النفقات .

إن التضخم يجذب النفقة الذي يحدث بسبب النقابات قد يسمى بالتضخم الناشئ عن دفع النفقة الذي ينشأ عن سلوك المنشآت ، فقد يطلق عليه التضخم الناشئ عن زيادة الأرباح [١] .

إلا أن هناك اعتراضًا من النقديين ، « فالأسعار والأجور المرتفعة ليست أسعارًا وأجورًا متزايدة ، ومن ثم فهي ليست تضخمية التعريف ، وفضلًا عن ذلك فإن نظرية الاحتكار تتحدث فقط عن قضية الأسعار النسبية ، ولا تقول شيئًا عن المستويات العامة للأسعار في الاقتصاد » [٢] .

وهكذا الكلام يصح إذا أدرجنا تضخم العرض تحت مواصفات التضخم النقدي ، ولكننا هنا نضع تحت اسم التضخم كل ارتفاع للأسعار نتيجة لظروف غير طبيعية تفسد آلية السوق كالاحتكار ، كما أدرجنا الإنفاق بالعجز تحت نفس المسمى لما يسببه من وهم نقدي .

فضلًا عن ذلك ، فإن هذه الانحرافات تؤدي – بعد درجة

---

(١) مايكل إبدجمان ، (ص ٣٣٩) ، مرجع سابق .

(٢) باري سيجل ، (ص ٥٦١) ، مرجع سابق .

يؤدي إلى ضغوط تضخمية [١] .

وفي مصر أظهرت التقديرات أن العوامل الهيكلية - لا سيما بطء النمو في القطاع الزراعي وما يصاحبه من اختلال علاقات النمو بين مختلف القطاعات ، ومن ارتفاع الأسعار النسبية للمنتجات الغذائية والزراعية بوجه عام ، وعجز المتاح من موارد النقد الأجنبي عن تلبية الطلب المتزايد على الواردات - تلعب دورًا مؤكدًا في تفسير معدلات التضخم السائدة والمستوى العام للأسعار خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٧م) ، ومن الصعب تفهم هذه الظاهرة بالاكتفاء بالنظر إلى الجانب النقدي ، سواء كان العرض النقدي أو الإنفاق .

كما هو الحال في ظل التضخم الراجع إلى جذب الطلب ، أو الأجر النقدي للمشتغل ، وسعر الواردات ، أو ثمن أي عنصر آخر من عناصر النفقة ، كما هو الحال في ظل التضخم المدفوع بالنفقة [٢] .

ولا ينكر الهيكليون مصاحبة التوسع النقدي للتضخم الهيكلي ، ولكن يعتبرونه العامل الأساسي ، وإنما السبب الأساسي

---

(1) J. Struthers, H. Speight, op. cit., p. 259-270.

(٢) د . هناء خير الدين ، العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم خلال الفترة من (٧٤ - ١٩٨٧م) ، ندوات آليات التضخم في مصر ، جامعة القاهرة ، (١٩٩٠م) ، (ص ٤ ، ٥) .

يؤدي إلى ضغوط تضخمية [١] .

وفي مصر أظهرت التقديرات أن العوامل الهيكلية - لا سيما بطء النمو في القطاع الزراعي وما يصاحبه من اختلال علاقات النمو بين مختلف القطاعات ، ومن ارتفاع الأسعار النسبية للمنتجات الغذائية والزراعية بوجه عام ، وعجز المتاح من موارد النقد الأجنبي عن تلبية الطلب المتزايد على الواردات - تلعب دورًا مؤكدًا في تفسير معدلات التضخم السائدة والمستوى العام للأسعار خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٧م) ، ومن الصعب تفهم هذه الظاهرة بالاكتفاء بالنظر إلى الجانب النقدي ، سواء كان العرض النقدي أو الإنفاق .

كما هو الحال في ظل التضخم الراجع إلى جذب الطلب ، أو الأجر النقدي للمشتغل ، وسعر الواردات ، أو ثمن أي عنصر آخر من عناصر النفقة ، كما هو الحال في ظل التضخم المدفوع بالنفقة [٢] .

ولا ينكر الهيكليون مصاحبة التوسع النقدي للتضخم الهيكلي ، ولكن يعتبرونه العامل الأساسي ، وإنما السبب الأساسي

---

(1) J. Struthers, H. Speight, op. cit., p. 259-270.

(٢) د . هناء خير الدين ، العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم خلال الفترة من (٧٤ - ١٩٨٧م) ، ندوات آليات التضخم في مصر ، جامعة القاهرة ، (١٩٩٠م) ، (ص ٤ ، ٥) .

وفي الولايات المتحدة ارتفعت الأسعار خلال (٦٧ - ١٩٧٨م) إلى الضعف على أساس رقم قياس المستهلك ، ونسبة ١٥٠٪ في أستراليا ، ١٨٠٪ في الدانمارك ، ١٧٠٪ في اليونان ، ٢٢٧٪ في أيرلندا ، ١٩٠٪ في إيطاليا ، ٢١٩٪ في بريطانيا ، ٦٠٪ في ألمانيا الغربية ، ٦٥٪ في سويسرا [١] .

	التضخم في الدول النامية	التضخم في الدول الصناعية
السنة	الرقم	الرقم
١٩٨١	٪٣١,٣	٪٩,١
١٩٨٢	—	٪٥,١
١٩٨٣	٪٤٤,١	٪٤,٥
١٩٨٤	٪٥٠	٪٣,٩
١٩٨٥	٪٤٧	٪٣,٩
١٩٨٦	٪٣٧,٥	٪٢,٩
١٩٨٧	—	٪٢,٢
١٩٨٨	٪٥٧,٣	٪٤,٥
١٩٨٩	٪٧٨,٨	٪٣,٤ [٢]

(١) باري سيجل (ص ٥٣٣) .

(٢) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة .

Economic Report of the President, Musgrave, Bublic Finance in theory and Praetice, Mc-Grow Hill Co., 1984. P. 644-645.

وفي الولايات المتحدة ارتفعت الأسعار خلال (٦٧ - ١٩٧٨م) إلى الضعف على أساس رقم قياس المستهلك ، ونسبة ١٥٠٪ في أستراليا ، ١٨٠٪ في الدانمارك ، ١٧٠٪ في اليونان ، ٢٢٧٪ في أيرلندا ، ١٩٠٪ في إيطاليا ، ٢١٩٪ في بريطانيا ، ٦٠٪ في ألمانيا الغربية ، ٦٥٪ في سويسرا [١] .

	التضخم في الدول النامية	التضخم في الدول الصناعية
السنة	الرقم	الرقم
١٩٨١	٪٣١,٣	٪٩,١
١٩٨٢	—	٪٥,١
١٩٨٣	٪٤٤,١	٪٤,٥
١٩٨٤	٪٥٠	٪٣,٩
١٩٨٥	٪٤٧	٪٣,٩
١٩٨٦	٪٣٧,٥	٪٢,٩
١٩٨٧	—	٪٢,٢
١٩٨٨	٪٥٧,٣	٪٤,٥
١٩٨٩	٪٧٨,٨	٪٣,٤ [٢]

(١) باري سيجل (ص ٥٣٣) .

(٢) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة .

Economic Report of the President, Musgrave, Bublic Finance in theory and Praetice, Mc-Grow Hill Co., 1984. P. 644-645.

إنه عقوبة على العاملين ومكافأة للمتسلقين من الضاربين .

إن إحدى الوظائف الأساسية لجهاز الأسعار كما بينها Hayek بذكاء هي نقل المعلومات بإحكام وكفاءة وبنفقة منخفضة إلى الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها لتمرير ما تنتجه وكيفية إنتاجه أو كيفية تشغيل الموارد الاقتصادية التي بين يديها ، وتتعلق هذه المعلومات بالأسعار النسبية ، أي سعر منتج بالنسبة لمنتج آخر ، أو خدمات أحد عناصر الإنتاج بالنسبة لآخر ، أو المنتجات بالنسبة لخدمات أحد عناصر الإنتاج ، أو الأسعار الآن بالنسبة للأسعار في المستقبل ، ولكن المعلومات تنتقل عمليًّا ، من خلال الأسعار المطلقة ، أي الأسعار معبرًا عنها بالدولار ؛ فإذا كان مستوى الأسعار مستقرًّا في المتوسط أو يتغير بمعدل ثابت ، فإنه يكون من السهل نسبيًّا أن نستنتج مؤشرًا حول الأسعار النسبية من ملاحظة الأسعار المطلقة ، فالمعلومات عن الأسعار النسبية تشوش عليها الضوضاء التي يحدثها التضخم .

وعندما يبلغ هذا الأمر حد الإفراط فإن نظام الأسعار المطلقة يفقد جدواه تقريبًا وتلجأ الوحدات الاقتصادية إلى عملة بديلة ، أو إلى المقايضة بما يولد ذلك من آثار مدمرة على الإنتاجية [١] .

---

(١) باري سيجل ، مرجع سابق (ص ٥٩٨) .

إنه عقوبة على العاملين ومكافأة للمتسلقين من الضاربين .

إن إحدى الوظائف الأساسية لجهاز الأسعار كما بينها Hayek بذكاء هي نقل المعلومات بإحكام وكفاءة وبنفقة منخفضة إلى الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها لتمرير ما تنتجه وكيفية إنتاجه أو كيفية تشغيل الموارد الاقتصادية التي بين يديها ، وتتعلق هذه المعلومات بالأسعار النسبية ، أي سعر منتج بالنسبة لمنتج آخر ، أو خدمات أحد عناصر الإنتاج بالنسبة لآخر ، أو المنتجات بالنسبة لخدمات أحد عناصر الإنتاج ، أو الأسعار الآن بالنسبة للأسعار في المستقبل ، ولكن المعلومات تنتقل عمليًّا ، من خلال الأسعار المطلقة ، أي الأسعار معبرًا عنها بالدولار ؛ فإذا كان مستوى الأسعار مستقرًّا في المتوسط أو يتغير بمعدل ثابت ، فإنه يكون من السهل نسبيًّا أن نستنتج مؤشرًا حول الأسعار النسبية من ملاحظة الأسعار المطلقة ، فالمعلومات عن الأسعار النسبية تشوش عليها الضوضاء التي يحدثها التضخم .

وعندما يبلغ هذا الأمر حد الإفراط فإن نظام الأسعار المطلقة يفقد جدواه تقريبًا وتلجأ الوحدات الاقتصادية إلى عملة بديلة ، أو إلى المقايضة بما يولد ذلك من آثار مدمرة على الإنتاجية [١] .

---

(١) باري سيجل ، مرجع سابق (ص ٥٩٨) .

منخفض يؤدي إلى رفع معدل البطالة بشكل دائم ، كما أن الإبقاء على معدل البطالة عند مستوى منخفض يرفع معدل التضخم بشكل دائم [١] .

ثم ثبت في السبعينيات فساد هذا الرأي حين صاحب زيادة معدلات التضخم الزيادة في معدلات البطالة وسمي ذلك التضخم الركودي Stagflation وفي خلال السبعينيات وحتى الآن يدعي صحفيون وسياسيون حتى بعض الاقتصاديين أن هذه الظاهرة سر يصادم قوانين الاقتصاد ، فمجلة النيويورك تايمز في مقال سنة (١٩٧٠م) نشرت مقالات بعنوان : « الركود المستحيل مع ارتفاع الأسعار » ، ويقول بومول : لسوء الحظ فإن فهم كيفية وجود الركود التضخمي شيء والشفاء منه شيء آخر ، ومن الأفضل أن نعترف الآن أنه بينما تقدم بعض الاقتراحات ، فليس عند أحد من الاقتصاديين شفاء يعتمد عليه بالنسبة للركود التضخمي ، ومن هنا يبقى الركود التضخمي سرًّا مغلقًا [٢] .

فهل هناك من علاج لهذا الطريق المغلق ، علاج يحقق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي في وقت واحد ؟

* * *

---

(١) باري سيجل ، مرجع سابق ، (ص ٦٠٧) .

(2) W. J. Gaumol, A. S. Blinder, Economics, op. cit., P. 160.

منخفض يؤدي إلى رفع معدل البطالة بشكل دائم ، كما أن الإبقاء على معدل البطالة عند مستوى منخفض يرفع معدل التضخم بشكل دائم [١] .

ثم ثبت في السبعينيات فساد هذا الرأي حين صاحب زيادة معدلات التضخم الزيادة في معدلات البطالة وسمي ذلك التضخم الركودي Stagflation وفي خلال السبعينيات وحتى الآن يدعي صحفيون وسياسيون حتى بعض الاقتصاديين أن هذه الظاهرة سر يصادم قوانين الاقتصاد ، فمجلة النيويورك تايمز في مقال سنة (١٩٧٠م) نشرت مقالات بعنوان : « الركود المستحيل مع ارتفاع الأسعار » ، ويقول بومول : لسوء الحظ فإن فهم كيفية وجود الركود التضخمي شيء والشفاء منه شيء آخر ، ومن الأفضل أن نعترف الآن أنه بينما تقدم بعض الاقتراحات ، فليس عند أحد من الاقتصاديين شفاء يعتمد عليه بالنسبة للركود التضخمي ، ومن هنا يبقى الركود التضخمي سرًّا مغلقًا [٢] .

فهل هناك من علاج لهذا الطريق المغلق ، علاج يحقق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي في وقت واحد ؟

* * *

---

(١) باري سيجل ، مرجع سابق ، (ص ٦٠٧) .

(2) W. J. Gaumol, A. S. Blinder, Economics, op. cit., P. 160.